الزكاة و دورها في تحريك عجلة الاقتصاد و تحقيق التنمية المستدامة

د. عمورة جمال — مرنيش حمدي
أستاذ محاضر (أ) — طالب دكتوراه سنة أولى
بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.

ملخص :

يرى المختصون على المستوى النظري أن الزكاة تحل الكثير من المشكلات الاقتصادية الشيء الذي دفع ببعض الدول ومنها الجزائر إلى إخراج ذلك من إطاره النظري إلى إطاره التطبيقي، فأنشأوا للزكاة صناديق خاصة بها وأصدروا لها قوانين تنظمها وتشريعات تحكمها باعتبارها تضبط السياسة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي كما تؤثر على العرض والطلب على المستوى الجزئي.

الكلمات المفتاحية : صندوق الزكاة ، التنمية المستدامة ، الآمان الإجتماعي

Abstract :

See specialists at the theoretical level that the Zakat solve many economic problems, the thing that prompted some countries, including Algeria to eject it from its theoretical framework applied, They established the Zakat funds of their own and issued its laws organized by the legislation governed as her adjust financial policy at the macroeconomic level, as affect supply and demand at the micro level.

Key words: Zakat , Sustainable development ,

Social safety

مقدمة

إن الزكاة مورد اقتصادي هام يعمل على إعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، لكن هذا الدور كان مغيبا بسبب التوزيع الفردي للزكاة وهو ما عطل دور هذا الجهاز المالي ومع إنشاء صناديق الزكاة في الدول الإسلامية أصبحت أداة فعالة من أجل المساهمة في عملية التنمية من خلال أهم أهدافها وهو إعادة توزيع الثروة.

الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم ذكرته بأزمة مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي مع فارق جوهري تمثل في ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية منها تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية بما يقود إلى سرعة تأثر الدول بالأزمات الإقليمية والدولية، وكذلك الترابط العالي بين اقتصاديات العالم، وأيضا حدة الاستقطاب بين الرؤى والنظريات الاقتصادية لسرعة تداول المعلومة والسلع بين أقاليم العالم.

لكل ذلك كانت تداعيات الأزمة الأخيرة شاملة لكافة انحاء المعمورة ومن ثم تحرك منظرو الاقتصاد للبحث عن معالجات عاجلة حتى لو تنازلوا عن بعض ثوابت ألرأسمالية فشهدنا عمليات التأمين في الدول الغربية لأول مرّة وشهدنا شراكات اقتصادية مع خصوم الرأسمالية كالصين وبعض الدول الإسلامية.

بل بلغ الأمر أن يطرح بعض مفكري الغربي أفكاراً تناقض مبادئ الرأسمالية منها التخلي عنها كلياً أو جزئياً أو تطعيمها بمبادئ من خارجها كبعض مبادئ الاقتصاد الإسلامي بديلاً لرأسمالية السوق.

ونحن نستطيع التوغل في كل هذه التفصيلات خلال هذه الورقة وإنما نقف عند فرعية من فرعيات الاقتصاد الإسلامي الزكاة والدور الذى يمكن أن تلعبه في حل أزمات الاقتصاد المعاصر – الركود الاقتصادي و كيفية تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الدول والتعاملات الدولية.

ومن هنا نطرح السؤال الجوهري التالي:

ما هو دور الزكاة في تحريك الاقتصاد و تحقيق التنمية المستدامة ؟

للإجابة على هذه الاشكالية نتعرض للمحاور التالية :

أولا : ماهية الزكاة و الآثار العملية لتطبيقها ماهية الزكاة و الآثار العملية لتطبيقها.

ثانيا : الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة.

ثالثا: دور الزكاة في درء الركود الاقتصادي.

رابعا : تأثير الزكاة على الأمان الاجتماعي وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة.

أولا : ماهية الزكاة و الآثار العملية لتطبيقها :

1. **الزكاة لغة واصطلاحاً:**

الزكاة في لغة العرب هى النماء والطهارة و الزيادة، فيقال زكا الزرع أى نما و زاد وزكا الشيء أى طهر ونظف بعد أن كان متسخاً .

أما في الاصطلاح: فالزكاة هي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص .

2. مفهوم الزكاة:

"حق واجب في أموال الأغنياء ولمصارف مخصوصة منصوص عليها إذا بلغ المال نصاباً محدداً من قبل الشرع بشروط مخصوصة[1]. وهي بذلك عبادة مالية وحق يوجبه الله تعالى على القادرين وهي فريضة إلزامية ذات نظام حكومي يترتب عليه إجبار المكلف من قبل الدولة بدفعها ما لم يدفعها طائعاً ومختاراً وهي ليست من باب الإحسان الشخصي بل حق ثابت منصوص عليه بدليل تفصيلي في كتاب التشريع الأول الكتاب المعجز في نظامه الاقتصادي ومبادىء التوزيع العادل الذي يمد بالحب والألفة جسوراً بين الغني والفقير وبين المحتاج والمستكفي "أن الزكاة هي فرع من فروع نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام وهذا النظام أشمل وأوسع كثيراً من الزكاة لأنه يتمثل في عدة خطوط تشمل فروع الحياة كلها ونواحي الارتباطات البشرية بأكملها والزكاة خط أساسي من هذه الخطوط".[2]

3. الآثار العملية لتطبيق الزكاة المعاصرة

آثار تطبيق الزكاة تختلف في كل ناحية , ونظرًا لأهمية ذلك , وصلته المباشرة بالتقويم الإيجابي أفردنا هذه الفقرة لبيان تحقيق الزكاة المعاصرة لجانب طيب ومبارك من أهداف الزكاة الشرعية , وانسجامها مع الحياة المعاصرة.

فقد ساهم تطبيق الزكاة المعاصرة إلى حل مشكلة الفقر إلى حد كبير , وقضت الزكاة على مأساة الموت جوعًا التي تنتشر في البلاد الفقيرة , والدول المتخلفة , ولكنها لم تقض على الفقر , كما ساهمت الزكاة في حل **مشكلة البطالة** بتشغيل عدد من العمال والموظفين لجمع الزكاة وتوزيعها , وحتى للتبرع بتقديم المحاسبين لحساب زكاة الأغنياء والتجار .

وساهمت الزكاة المعاصرة في **التكافل الاجتماعي إلى حد معقول** , وذلك عن طريق سهم الغارمين , ودفع الديات , وإنقاذ المقطوعين (أبناء السبيل) والمشاركة في أعباء الزواج للشباب , وغير ذلك مما يحتاج إلى بحث مستقل .

وساهمت الزكاة المعاصرة في **دعم الجهاد في سبيل الله** لنشر الإسلام , وتحرير الأوطان من أرجاس المحتلين والمستعمرين والغاصبين , وتقديم العون المادي للمجاهدين وذويهم , وكفالة أبناء المجاهدين وعائلاتهم في عدة بلدان كفلسطين, والشيشان , وكشمير , والبوسنة والهرسك , وألبانيا , وقبل ذلك في الجزائر ومصر وسورية والأردن وليبيا والمغرب والسودان وغيره .

وأدت الزكاة المعاصرة دورًا ملموسًا ورشيدًا **لدعم الأقليات الإسلامية** وحمايتها من التنصير ، وخاصة في أفريقيا وآسيا والجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق .

---

[1] القضاة، زكريا فالح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة، ندوة بعنوان الزكاة واقع وطموحات، اربد وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، المركز الثقافي الإسلام، 13-14، شعبان، 1409هـ، ص 3.

[2] قطب، سيد، ***في ظلال القرآن***، بيروت، دار الشروق، 1994، ج3، ص 1669.

وساهم تطبيق الزكاة المعاصرة في **المساعدات الإنسانية** للمسلمين عند وقوع الكوارث والنكبات والزلازل والفيضانات وانهيار السدود وغير ذلك .

وساهمت الزكاة المعاصرة **في مجال الدعوة ونشر الإسلام** وتقوية أواصر المسلمين , وتثبيت صفات الإيمان أمام الثالوث القاتل وهو الفقر والمرض والجهل .

وكان تطبيق الزكاة **معلمًا بارزًا في الصحوة الإسلامية المعاصرة** , وفي حياة المسلمين , وخاصة بعد أن تخلت أكثر الدول في البلاد العربية والإسلامية عن تطبيق الإسلام , وحمل رايته , وإلغاء معظم أحكامه ونظمه وتشريعاته , فكان تطبيق الزكاة صورة مشرفة عن تمسك جانب كبير من المسلمين بدينهم وأحكامهم وشريعتهم , ومنها الزكاة مما يحتاج لبحث مستقل[1].

ثانيا : الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة:

1. الأهمية الاقتصادية للزكاة :

ما زال العالم يبحث بمؤسساته العالمية عن تمويل للتنمية المستدامة فلا يجد لها حلّا سوى فرض ضرائب جديدة اسمها ضريبة التنمية المستدامة، فالبنك الدولي مازال يرفع شعاره (نعمل من أجل عالم خال من الفقر) منذ عام 1947 فماذا حقق بعد ستين عاماً من معالجته لمشكلة الفقر وشعاره باق على حاله.[2]

وتعتبر التنمية المستدامة من مسؤولية الحكومات لكنها تحتاج إلى مشاركة شعبية فعلية إضافة إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية، لذلك يمكننا القول أن العالم قد توصل بحضارته أخيرا إلى التحرر من الحدود المصطنعة وإشراك الجميع معا، فاقتنع أصحاب هذه الحضارة بضرورة إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وحماية بيئته من خلال التعاون العالمي بعد أن طغت النظرة المادية عليه وأدت إلى نشر الفقر والبطالة وأفسدت البيئة بمختلف مكوناتها.

إن كل هذه الإشكالات جاءت متزامنة مع سيطرة الحضارة الغربية، بينما لم يشهد التاريخ بوقائعه وسجلاته ذلك في ظل ريادة الحضارة الإسلامية التي استمرت لأكثر من عشرة قرون.

تعتبر الصدقات أداة إسلامية، وعدلا اجتماعيا بين من يملك ومن لا يملك، فهي بمثابة تحويل مستمر لضمان اجتماعي لا يتطلب مشاركة براتب أو بمنظمة، بل هو حق لكل محتاج.

والصدقة تعني البذل دون طلب مقابل إلا رضا الله تعالى، ويحتاج دفعها إلى مستحقيها إيمانا بالله، فغير المسلم يصعب عليه فهم التصدق ويستحيل عليه فعله، حتى إن قوانين بلدان كثيرة ليس فيها ما يسمى

---

[1] أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الخامس للزكاة, نشر بيت الزكاة , الكويت – 1414 هـ / 1998م .ص 7.

[2] بوعلام بن جيلالي، دور الزكاة والأوقاف في التنمية البشرية،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004.

بالتبرع، وليس لديهم ما يسمى مجانيا بل يترتب على المستفيد أن يدفع مبلغاً ولو زهيدا مقابل الخدمة التي سيستفيد منها، أما ما تقدمه الدول كمساعدات إلى غيرها فإن فيها فوائد خفية كمواقف سياسية على أقل تقدير.

إن الإسلام ليس دين مناسك تعبدية فحسب، فهو يعتبر التكافل الاجتماعي عبادة وتقربا لله، لأن المال له دور اجتماعي ووظيفة إنسانية، فربّ العالمين ربط الإيمان بإنفاق المال على مستحقيه إضافة للزكاة فقال:(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [سورة البقرة: 177].

إن في الصدقة ارتقاء للنفس البشرية، لأنها بمثابة إيثار للغير، والإيثار هو من أصعب الاختبارات على النفس البشرية حيث تتخلى عما اشتهته طواعية وحبا في الله بوصفه الرابط الوحيد للمتخلى له، فالصدق تدفع للغير دون اشتراط رابط القربى أو المعرفة، ولا يُقصد منها سوى وجه الله تعالى، وقد وصفها رب العزة بأنها حقٌّ فقال عزّ وجلّ: (وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا) [سورة الإسراء: 26].

وتساهم الزكاة في تحريك الدورة الاقتصادية في المجتمع، وذلك من خلال توزيع الثروة ورؤوس الأموال في المجتمع، وعدم بقاء هذه الأموال مكتنزة لدى فئة قليلة من الناس، وهذا هو الهدف من وراء الزكاة.

إن إنفاق الزكاة على الفقراء له آثار استثمارية كبيرة، لا سيما حين يتم تمويل الفقير برأسمال نقدي يعمل فيه ولا يستهلكه، أي إعطاء الفقير المحترف ما يمكنه من الاعتماد على نفسه مثل ثمن آلة حرفته، أو رأس المال النقدي الذي يمكنه من البدء بمزاولة هذه الحرفة.

2. الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة:

من الملاحظ أن مؤسسة الزكاة الفريضة غائبة تماماً في كثير من المجتمعات الإسلامية ولا تجد اهتماماً من قبل أصحاب القرار والرسميين في الحكومات المختلفة للدول الإسلامية فدور الزكاة مهمش ومنغلق في منظمات خيرية، أو صناديق صغيرة تفتقر لمقومات الإدارة والبحث الاجتماعي والرقابة الدقيقة، وفي عالم يحتكم لمنطق الغاب ويفرض حق القوة في عصر يدعي احترام حقوق الإنسان نحن مطالبون بأحياء فريضة الزكاة وأعطائها حقها وتفعيل دورها في التنمية الشاملة بأسلوب عصري يتفق مع الأحكام الشرعية، ويجب أن تتولى الدولة تحصيل الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية لنستحق نصر الله تعالى، وفي إحصائية بالمملكة العربية السعودية وحدها قدر فيها أحد الخبراء الاقتصاديين السعوديين أن الأموال المودعة بالخارج تصل زكاتها إلى 22.5 مليار ريال سعودي، ومثلها تقريبا في سوق الأسهم السعودية الذي تبلغ أصوله 1000 مليار تريليون ريال سعودي بالإضافة إلى السيولة المحلية وعروض التجارة والصناعات وغيرها، وقس على ذلك دول الخليج العربي وغيرها، فلو حصلت الزكاة من أموال الشركات والمؤسسات والبنوك من كل ما حال عليه

الحول وبلغ النصاب هل سيبقى فقير في العالم الإسلامي لماذا تستجيب الدول الإسلامية لطلبات أجهزة العولمة، وتصنع شبكات أمان اجتماعية وهي تملك اساسي كبير من الأمان الأخوة الإيمانية وواجباتها.

ويقترح أحد الباحثين إنشاء وزارة للزكاة في كل دولة إسلامية ترتبط ببيت مال إسلامي مركزي حيث تضمن هذه الوزارة في هيكلها مجموعة الدوائر المختصصة مثل الجباية والحسابات والخزانة والموازنة المالية والمصارف والإحصاء والبحوث والمراجعة والتفتيش والفحص والربط الآلي والتسنيق والمسح الاجتماعي والإدارة القانونية وإدارة التدريب وإدارة المشاريع والاستثمار والعلاقات العامة والإعلام وشؤون الموظفين.[1]

الغريب أن لجنة شرق آسيا (الأيسكوا) عدت الزكاة كإحدى المساعدات الخيرية الدينية باعتبارها إحدى شبكات الأمان الاجتماعي غير الرسمية، وانتقدتها من حيث أن الحصيلة غير كافية لنشل الفقراء وأنها لا تتدفق على مدار السنة[2] والمنطق يقول أنه يجب على هذه اللجنة ولا نريد لأسباب عقائدية بل لاسباب اقتصادية دراسة الاسباب التي وراء عدم مساهمة الزكاة في معالجة الفقر والبطالة وغيرها. أن السبب في قلة واردات الزكاة كما وجدته بعض الدراسات يعود إلى عدم إلزامية تحصيلها، فجعلها طواعية يترك المجال أمام العديد من الناس للتهرب منها، كما أن ترك الزكاة لسلوك المسلمين يجعلها واسطة استهلاك لا واسطة إنتاج وتحصيل، ويكون ذلك سببا في ضعف الإنتاج، فالإلزامية مطلوبة فمثلاً في الاردن لو أن الزكاة طبقت بصورة إلزامية فإن الحصيلة ستصل إلى (103) مليون دينار اردني في السنة الواحدة غير أن بلداً كالأردن اعتذر عن فرض هذه الإلزامية وكان وكان نعطل ركناً من أركان الإسلام ونفعّل بندا لم يوجد لا في كتاب الله ولا في سنة نبيه وأن لم تتسع المصارف السبعة فمصرف في سبيل الله ويتسع للإنفاق ألاجتماعي[3] ومهما كانت المسألة فإنه يجب القيام بسن إلزامية هذه الفريضة على الأفراد في كل بلد مسلم، وإلا ما منع قوم الزكاة إلا ومنعوا القِطر وإذا كان الجوع يحتمل أحياناً فإن العطش يقتل في غالب الأحيان وللتدليل على فاعلية النظام الزكوي في تحقيق الأمان الاجتماعي.

ثالثا : دور الزكاة في درء الركود الاقتصادي:

1. **الركود الاقتصادي:** هو انخفاض في الطلب الكلي الفعلي يؤدي إلى بطء في تصريف السلع والبضائع في الأسواق، ومن ثمَّ تخفيض تدريجي في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية، وتكديس في المعروض والمخزون من السلع والبضائع وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد التزاماتهم المالية وشيوع الإفلاس والبطالة.

الركود الاقتصادي من أخطر المشكلات التي عانى منها الاقتصاد العالمي مؤخراً، ونظراً لأن البلاد الإسلامية عضو في المجتمع الدولي، لم تفلت هي الأخرى من الركود الاقتصادي، وقد كثرت الكتابات حول طبيعة وأبعاد المشكلة وطرق الوقاية والعلاج منها. فبعضهم يرى أن السبب الرئيس للركود الاقتصادي هو نقص الطلب الفعَّال، ويرى آخرون أن من مظاهر الركود زيادة المخزون من السلع والبضائع وعدم وفاء التجار بالتزاماتهم

[1] هود، محمد صالح، النظام العالمي للزكاة، رؤية مستقبلية لتفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة، صفحات متعددة [72، 73، 112، 113].
[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي، مرجع سابق، انظر الإنتقاد في صفحة 38.
[3] نوافلة، قاسم، دور الزكاة في تلبية متطلبات الحاجات الأساسية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2002م، ص 173-175.

المالية، إضافة إلى إحجام المؤسسات المالية عن منح التمويل المطلوب للأنشطة الاقتصادية، ويضيف آخرون بأن السبب الرئيس للركود الاقتصادي هو ما نشاهده من الأحداث العالمية الحالية. وفي محاولة للخروج من مأزق الركود الاقتصادي، يعكف بعض الاقتصاديين على دراسة ما وضعه الاقتصادي الشهير (كينز) بضرورة التدخل للعمل على التأثير في حجم الطلب الكلي الفعلي، فدعا إلى ضرورة خفض الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري، وتخفيض الضرائب في فترة الأزمة حتى يرتفع الحجم الكلي للطلب الفعَّال والاستثماري، وتخفيض الضرائب في فترة الأزمة حتى يرتفع الحجم الكلي للطلب الفعَّال ونادى بعكس ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل، وتلوح في الأفق مخاطر التضخم، وعلى الرغم من كثرة الحلول والمقترحات لعلاج الركود الاقتصادي، إلا أن الركود يعم أنحاء المعمورة، من هنا اتجهت بعض الدراسات إلى البحث عن موجهات الاقتصاد الإسلامي وعناصره التي يمكن أن تسهم في معالجة الركود الاقتصادي، وتبين من هذه الدراسات أن إحدى الوسائل التي وضعها الإسلام لعلاج هذه الأزمة هي فريضة الزكاة وإمكانياتها نحو التأثير في علاج الركود الاقتصادي.

2. فريضة الزكاة وأثرها في تحريك الاقتصاد:

والزكاة لها دور فعَّال في التضييق على عناصر الإنتاج المعطلة، ولها مقدرة فائقة في محاربة البطالة، ولها أثر واضح في توزيع الدخل والثروة، كما أن بعض أحكام الزكاة لها تأثير دائم نحو الحد من الركود الاقتصادي.

الزكاة وعناصر الإنتاج المعطلة (رأس المال - العمل):

1-2 الإنفاق ورؤوس الأموال:

دعا الإسلام الناس إلى التحرر من عبودية الدرهم والدينار، وأن يعملوا على تحريك رأس المال واستثماره وإنفاقه بما ينفع المجتمع، وشنَّ حملة على كنز المال وتجميده وتعطيله عن أداء رسالته في الحياة الاقتصادية، ونزل في ذلك آيتان من كتاب الله تهددان بأشد الوعيد للكانزين الأشحاء فقال تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم. يوم يُحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) التوبة: 34. 35.

والاكتناز في الفكر الإسلامي يشمل منع الزكاة وحبس المال، فإذا خرج منه الواجب لم يبق كنزاً، والواجب من وجهة نظرنا يشمل الزكاة، الإنفاق والاستثمار.

فلا يخرج المال من دائرة الاكتناز إلا إذا تم إخراج الواجب أي الزكاة، العفو، النفقات، الصدقات، مداومة الاستثمار، والإسلام لم يقف في محاربة كنز المال عند حد التحريم والوعيد الشديد، بل خطا خطوة عملية في تحريك النقود المكنوزة وإخراجها من مكانها لتقوم بدورها في إنعاش الاقتصاد، وتمثلت هذه الخطوة في فريضة الزكاة، ويتبين أثر فريضة الزكاة في تشغيل رأس المال واستثماره، من أن الشارع أوصى بتثمير المال ليدفع المسلم الزكاة من ربحه، وبذلك يحافظ على رأسماله ويعمل على تنميته، تتضح هذه الحقيقة من

دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ضرورة استثمار الأموال حتى لا تأكلها الزكاة، فقد قال (من ولي يتيماً له من ماله فيتجر منه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة) رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب، وقد علق أحد الباحثين على هذا الحديث فقال: فإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر الأوصياء باستثمار أموال اليتامى، فمن باب أولى أن ينمِّي الإنسان ماله ليدفع الزكاة من ربحه في سهولة ويسر، أما إذا لم يقم باستثماره وتركه عاطلاً كان للمجتمع حقه فيه وهو الزكاة التي تعتبر في هذه الحالة عقوبة على الاكتناز. وقد تبيَّن لنا في العصر الحديث مضار الاكتناز وكيف أنه يؤدي إلى الركود الاقتصادي، حيث يحول دون نشاط التداول النقدي، وهو ضروري لإنعاش الحياة الاقتصادية في المجتمع وحبس المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الإنتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين.

وقد لفتت هذه الخاصية نظر كتاب الاقتصاد، فقد علق عليها بعضهم بقوله: (لم يعرف العالم بأسره نظاماً اقتصادياً مثل النظام الإسلامي في حله لمشكلة تراكم الثروة المعطلة دون أن تستثمر في تحسين الأحوال المعاشية للمجتمع، فها هو لوبوفيس فينسن رئيس تحرير مجلة تشال نجس يقول: (لا بد أن نقرأ القرءان ونتتبع آياته للخروج من هذه الأزمة المالية ولتطبيق ما به من أحكام تخص مبادئ الإسلام فى الاقتصاد).

والزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال إذ إنها تشجع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثمار أمواله حتى يتحقق فائض يؤدي منه الزكاة، ومن ثمَّ فقد استفاد صاحب المال من استثماره بالربح، وأفاد المجتمع بأداء حق المستحقين بالزكاة، وهذا ما يؤدي إلى دوران رأس المال وتحريكه، فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار، ونظراً لأن الإسلام لا يتعامل بالفائدة، فإن هذه الاستثمارات ستكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية.

2-2 الزكاة وتوزيع والثروة:

إن فريضة الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير، وقد بيَّن أحد الكتاب(د. إبراهيم فؤاد في كتاب: الإنفاق العام في الإسلام) أنه لو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة يمكن القول: إنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أي الوحدة الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة الغنى، والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ينعكس أثره على زيادة الإنفاق، وبالتالي من خلال المضاعف على زيادة الإنتاج، حيث إن المضاعف الذي يحدد استجابة الناتج القومي للتغيير في الإنفاق، وقد بيَّن أحد الباحثين(د. سامي نجدي في دراسته لآثار تطبيق الزكاة على تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي) الفكرة الأساسية للمضاعف فقال هي زيادة الإنفاق التلقائي يترتب عليها زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، فتزيد بزيادته وتنخفض بانخفاضه، ومعنى ذلك أن كلاً من الاستهلاك والاستثمار يسيران معاً، فكلما زاد

الاستهلاك زاد الاستثمار، حتى مستوى معين هو ذلك المستوى الذي تمثله العمالة الكاملة، أي كلما تم تحويل قوة شرائية أو دخل من الأغنياء إلى الفقراء كان هناك ضمان لتأمين مستوى من الطلب الفعال يكفي للإغراء بالقيام بإضافة استثمارات توسعات جديدة وجذب عدد كبير من العمالة مما يسهم في الحد من الركود الاقتصادي.

3. بعض أحكام الزكاة لها تأثير دائم في الحد من الركود الاقتصادي:

من ضمن مصارف الزكاة مصرف الغارمين، والغارم هو الذي عليه دين، والغارمون هم المدينون الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها، ولم يكن دينهم في معصية، وكذلك المدينون الذين استدانوا لأداء خدمة عامة كهؤلاء الذين يصلحون بين الناس وتركهم بعض الديون بسبب ذلك، وتسدد ديونهم في هذه الحال حتى ولو كانوا قادرين تشجيعاً لأعمال البر والمروءة وفعل الخير والصلح بين الناس وقد تبيَّن أن هذا المصرف يتسع ليشمل من احترق متجره أو غرقت بضائعه في عرض البحر أو تلف مصنعه وكل من تعرض إلى إملاق وفاقه بعد غنى ويسر يأخذ من سهم الغارمين بقدر ما يعوض خسارته ويقضي به دينه وتذهب ضائقته، من هنا فإن الزكاة بفضل سهم الغارمين تمكن من له حرفة من مزاولة حرفته، أو تجارته أو زراعته، ولقد استفاد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة كما أن الدخول التي يحققها الأفراد من مزاولة حرفهم وأعمالهم بفضل سهم الغارمين تخلق طلباً إضافياً أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة ألإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من الركود الاقتصادي.

3-1 عدم تقييد وقت دفع الزكاة:

والمعلوم أنه (لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم أنه وقَّت للزكاة يوماً من الزمان معلوماً، إنما أوجبها في كل عام مرة وذلك أن الناس تختلف عليهم استفادة المال، فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الآخر في الشهر الثاني، ويكون الثالث في الشهر الذي بعدهما، ثم شهور السنة كلها) الإمام أبو عبيد، كتاب الأموال. ومعنى ذلك أن تأثير الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي يستمر على مدار العام بالكامل، ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي.

3-2 دفع الزكاة في صنف واحد من مصارفها:

يقول إبن قدامة: (يجوز أن يقتصر على صنف واحد من الأصناف الثمانية ويجوز أن يعطيها شخصاً واحداً) ، وذهب الإمام ابن رشد إلى (أن الإمام مالك والإمام أبو حنيفة قالا بجواز صرف الزكاة من صنف واحد أو أكثر حسب الحاجة، والواقع أن هذا المنهج من شأنه أن يحدث تحسيناً في العلاقة بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، إذ إن مساندة فئة بأكملها ممن أضيروا جراء الركود الاقتصادي سيؤدي إلى التخفيف من شرور الركود، وستعمل هذه القوى بكامل طاقتها من جديد، وخلق فرص عمل جديدة وإنعاش السوق الاقتصادي للخروج من أزمة الركود الاقتصادي.

3-3 التعجيل بدفع الزكاة:

إذا كانت موارد الزكاة غير قادرة على مجابهة حال الركود الاقتصادي، فإن بعض الفقهاء لا يرى بأساً في أن يخرج المسلم زكاته قبل حلها بثلاث سنوات، لأنه تعجيل لها بعد وجوب النصاب، ويستشهد أبو عبيد بما رواه الحكم بن عتبة فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة، فأتى العباس يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (صدق عمي قد تعجلنا منه صدقة سنتين)أبو عبيد، نفس المصدر. نخرج من ذلك امكان تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حال المجتمع ماسة إلى الأموال وخصوصاً حاجة المضرورين من الأزمات الاقتصادية ولا شك أن ذلك بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك التخفيف من حدة الركود الاقتصادي).

رابعا :تأثير الزكاة على الأمان الاجتماعي وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة .

السياسة الاجتماعية عالمياً اقتصرت فقط بتوفير تدابير علاجية لتوفير الحاجات الأساسية مثل شبكات الأمان الاجتماعي السياسة الاجتماعية على هذا النحو اغفلت مسألتين في غاية الأهمية وهما مسألتي عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية المستدامة، فقد اهتمت السياسة الاجتماعية بالإنفاق الاجتماعي كمجرد استهلاك عام وأهملت العلاقة التكاملية بين التنمية الاقتصادية والأمان الاجتماعي وهو شرط لبلوغ التنمية البشرية المستدامة، والعوامل المؤثرة فيها هذه كانت إحدى الإنتقادات لهذه السياسات، أن الآلية التي يمكن أن تسلم من كل إنتقاد لأنها آلية إلهية حكمية ورائدة هي مؤسسة الزكاة فهي النمو والطهارة ولها تأثيرها المباشر في تنمية الإنسان في مستوى غذائه وتعليمه وصحته وما يكون لها بذلك من كبير أثر في إنتاجيته والتي تسير به قدماً نحو المساهمة في تحقيقه النمو الاقتصادي بمجتمعه وأمته فالزكاة تؤدي بصورة عامة إلى زيادة الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، وما تمد به الفقراء من دخول كما أن الزكاة تساهم في رفع مستويات التشغيل من خلال التأثير في عنصر العمل والطلب عليه كما ترفع من مستوى نوعية القوى العاملة من حيث القدرة الإنتاجية والتدريب[1] وتساهم الزكاة أيضا بـ:

1. **تعتبر الزكاة أهم قناة من قنوات الإنفاق على الفقراء والمحتاجين** كأن تكون آلية إنفاق على تعليم أطفال المسلمين الفقراء أو إنشاء مدارس للتعليم لذوي الدخل المحدود.
2. **التدريب المهني وإعادة تأهيل من يتلقون الزكاة** مثل تدريب الحرفيين والتجار من أجل تعزيز مهاراتهم وكفاءتهم وتوفير المعدات والآلات اللازمة للأسر المنتجة التي يمكن أن تمارس أنشطة اقتصادية في المنازل أو إنشاء الورش والمصانع لتعليم الخياطة والنسيج وإنتاج الملابس الجاهزة.
3. **العلاج الطبي والرعاية الصحية** كأن تقام من أموال الزكاة المستوصفات العلاجية في مواقع مختلفة من أجل توفير العلاج الطبي للفقراء في مختلف مجالات التخصص وذلك بصورة مجانية أو مقابل

[1] مشهور، نعمت، الزكاة الأسس الشرعية والدور الأنمائي والتوزيعي، الاقتصاد الإسلامي، 1954، سنة 17، 1997، ص 29.

رسوم رمزية، أو تعيين الأطباء المتطوعين، أو الذين يتقاضون أجوراً رمزية وتتولى مؤسسة الزكاة التكفل بهذه الأجور وتكاليف العلاج[1].

4. **الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**[2] وذلك لأن هناك أزمة حقيقية تواجهها الدول النامية في بناء التعليم والبحث العلمي فالدول المتقدمة توجه 98% من ميزانياتها للبحث العلمي فأين الدول الإسلامية من هذا الإنفاق؟ لماذا لا توجه أموال الزكاة للإنفاق على البحث العلمي والتطور التكنولوجي ألا يعطى المتفرغ للعلم نصيباً من الزكاة.

خاتمة

إضافة إلى مكانة الزكاة السامية من الناحية الشرعية، فإن للزكاة أثرا في الجانب الاقتصادي، وقد أدت دورا كبيرا من خلال نتائجها على الفرد والمجتمع، فدورها ملموس على أخذها معطيها، فهي أداة تعمل على تهيئة الظروف لرفع مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الإسلامية.

ومن هنا اهتم الفقهاء بفريضة الزكاة اهتماما خاصا لعلاقتها بالفرد والمجتمع على حد سواء، وما يتعلق بها من أحكام، وقد ظهر الاهتمام في عصرنا الحالي بإيجاد مؤسسات تعمل على جمع الزكاة وتوزيعها، فيما كان في السابق هذا الأمر متروكا للمواطنين أنفسهم.

إن من شأن تفعيل صندوق الزكاة والتحكم الجيد في موارده أن يحدث آلية اقتصادية تغذي النمو الاقتصادي للدول، حيث أنها أداة فعالة في إعادة توزيع الثروة والدخل، مما يعمل على توسيع قاعدة الملكية وزيادة عدد المالكين إن التحدي الجديد لمؤسسات الزكاة في عصرنا الحالي هو إمكانية استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التي ستوفرها:

* الزكاة ركن من أركان الإسلام غالبا ما يقترن ذكرها في القرآن العظيم بالصلاة، وفي ذلك بيان لمنزلتها الشرعية وحتمية التزامها لكمال الإسلام.

* الزكاة وسيلة فاعلة لحفظ التوازن المجتمعي، وتدعيم قيم التكافل والتراحم فيه.

* للزكاة دور مهم في تداول الثروة وتحريك الأموال، بما يمنع الاحتكار ويقرب الشقة بين الأثرياء والفقراء.

* الخوف من أن تنتقص الأموال بالزكاة مع الادخار يحفز عملية الاستثمار، بما يدرء كوارث الركود الاقتصادي.

* الزكاة وسيلة عادلة لتمويل مشاريع محاربة الفقر والضمان الاجتماعي لأن نصابها يجعل الفقراء خارج عبء دفعها.

---

[1] شحاتة، شوقي، إسماعيل، استخدام أموال الزكاة في تمويل البنية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية الاقتصاد الإسلامي، مج، ع، 1994، ص 84-86.

[2] السمالوطي، نبيل، التنمية بين الاجتهادات الوصفية والدينية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 221.

قائمة المراجع

1- أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الخامس للزكاة, نشر بيت الزكاة , الكويت – 1414 هـ/ 1998م.ص 7.

2- بوعلام بن جيلالي، دور الزكاة والأوقاف في التنمية البشرية،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004.

3- السمالوطي، نبيل، التنمية بين الاجتهادات الوصفية والدينية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 221.

4- شحاتة، شوقي، إسماعيل، استخدام أموال الزكاة في تمويل البنية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية الاقتصاد الإسلامي، مج، ع، 1994، ص 84-86.

5- القضاة، زكريا فالح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة، ندوة بعنوان الزكاة واقع وطموحات، اربد وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، المركز الثقافي الإسلام، 13-14، شعبان، 1409هـ، ص 3.

6- قطب، سيد، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، 1994، ج3، ص 1669.

7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي، مرجع سابق، انظر الإنتقاد في صفحة 38.

8- مشهور، نعمت، الزكاة الأسس الشرعية والدور الأنمائي والتوزيعي، الاقتصاد الإسلامي، 1954، سنة 17، 1997، ص 29.

9- نوافلة، قاسم، دور الزكاة في تلبية متطلبات الحاجات الأساسية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2002م، ص 173-175.

10- هود، محمد صالح، النظام العالمي للزكاة، رؤية مستقبلية لتفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة، صفحات متعددة [72، 73، 112، 113].